دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تصور مقترح لوضع سياسة ضريبية بيئية للحد من مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية في ليبيا
المصدر:	مجلة التجارة والتمويل
الناشر:	جامعة طنطا - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	قريفة، مسعود علي عمر
المجلد/العدد:	ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الصفحات:	187 - 213
رقم MD:	334599
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	ليبيا ، السياسة الضريبية ، الضرائب ، تلوث البيئة ، حماية البيئة ، الأكياس البلاستيكية ، المخلفات الصناعية ، التنمية الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/334599

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تصور مقترح لوضع سياسة ضريبية بيئية للحد من مشكلة التلّوث بالأكياس البلاستيكية في ليبيا

إعداد : مسعود على عمر قريفة
كلية الاقتصاد جامعة دمشق

٢٠١٠ ف

1- مقدمة

1/1: تمهيد:

يواجه العالم مشاكل بيئية خطيرة مّردها إلى الأنواع المختلفة من التلوث ، والذي نسب الجانب الأكبر فيه إلى التلوث الناتج عن قطاعَ الأعمال وعلى الأخص القطاع الصناعي . وارتبطت بذلك قضايا البيئة بقضايا التنمية التي تطورت إلى نموذج منشود هو نموذج التنمية المستدامة، الذي يراعي التوازن في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

ويشكّل التلوث البيئي بالمخلفات الصلبة أحد أهم أنواع التلوث البيئي ، ويندرج تحته التلوث بالمخلفات البلاستيكية بشكل عام ومنها الأكياس البلاستيكية ، التي تسبب في العديد من المشاكل الصحية والبيئية والاقتصادية. ونتيجة لزيادة الوعي البيئي بالأضرار التي تسببها الأكياس البلاستيكية ظهرت العديد من المبادرات في بعض دول العالم للحد من إنتاجها واستعمالها ومن الوسائل التي اتخذتها تلك الدول لمواجهة المشكلة هي سياسة فرض ضريبة بيئية على إنتاج الأكياس البلاستيكية ، وتجارب إنتاج أكياس بلاستيكية محورة بيئياً وتطوير تقنيات إعادة تدوير الأكياس المستعملة وغيره .

1/2 : مشكلة البحث:

تتسبب الأكياس البلاستيكية في الكثير من المشاكل البيئية والصحية والاقتصادية نتيجة عدائيتها للنظام الطبيعي وعدم قابليتها للتحلل المرن في البيئة لسنوات طويلة، إضافة لصعوبات جمعها والتخلص منها ، كما تتميز تلك الأكياس بالانخفاض الكبير في سعر بيعها إلى درجة عزوف المستهلكين عن استعمال غيرها من البدائل . وتأتي السياسة الضريبية من ضمن أهم الوسائل الفاعلة للحد من إنتاج الأكياس البلاستيكية وتشجيع الاتجاه نحو غيرها من البدائل الملائمة بيئيا ، وذلك من خلال فرض ضريبة على إنتاجها لغرض رفع سعر بيعها ، ومنح مزايا وحوافز ضريبية لإنتاج بدائلها الملائمة بيئيا . ومن خلال الإطلاع على الهيكل الضريبي الليبي الحالي ومحتوياته تبين للباحث عدم وجود سياسة ضريبية بيئية لمواجهة مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية رغم أهميتها، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في النقاط التالية :

1- يتساوى في ظل النظام الضريبي الليبي الحالي كلا من منتجي وموردي الأكياس البلاستيكية وسواهم من منتجي وموردي البدائل الملائمة بيئيا .

2- لا يتم تحميل منتجي وموردي الأكياس البلاستيكية بأية أعباء ضريبية بيئية نتيجة الضرر البيئي والصحي والاقتصادي الذي يحدثونه ، كما لا يتمتع في المقابل غيرهم من موردي ومنتجي بدائل الأكياس البلاستيكية بأية مزايا أو حوافز ضريبية بيئية .

1/3: أهداف البحث

1- تسليط الضوء على أهداف السياسة الضريبية العامة والأهداف البيئية فيها .

2- تسليط الضوء على أبعاد مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية وبدائل الحل المتاحة.

3- تسليط الضوء على واقع مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية في الجماهيرية.

4- وضع تصور مقترح لسياسة ضريبية بيئية للحد من استعمال الأكياس البلاستيكية بالجماهيرية.

1/4: أهمية البحث

1- يتعرض البحث لموضوع البيئة وهو موضوع هام لارتباطه بنموذج التنمية المستدامة الذي يراعي تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2- يركّز البحث على اقتراح وسيلة فاعلة للحد من ظاهرة التلوث بالأكياس البلاستيكية من خلال تطوير النظام الضريبي الليبي الحالي ليشمل على سياسة ضريبية بيئية .

3- البحث يسّد فراغاً علميا بالمكتبة العربية والليبية في مجال الضرائب البيئية. في ضوء ندرة الدراسات التي تتعرض إلى ذلك .

1/5: منهج البحث

يعتمد البحث على المحور النظري الذي يقوم على المنهج الاستقرائي وذلك بالدراسة التحليلية للمراجع التي تناولت هذا الموضوع . والبيانات العامة عن الصناعة والتي سيتم الحصول عليها من خلال الزيارة الميدانية لبعض المصانع لغرض تكوين فكرة عن مصادر المواد الخام وأسعار البيع وغيرها.

1/6: خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث المشار إليها سوف يتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: تعريف السياسة الضريبية العامة وأهدافها.

المبحث الثاني: أبعاد مشكلة التلوث البيئي بالأكياس البلاستيكية، وبدائل الحل المتاحة.

المبحث الثالث: واقع مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية في الجماهيرية، والسياسة الضريبية المقترحة بشأنها.

- النتائج والتوصيات
- المراجع

٢- المبحث الأول

تعريف السياسة الضريبية العامة وأهدافها

2/1 : تعريف السياسة الضريبية:

تم تعريف الضرائب بأنها :"عبارة عن فريضة تستأديها الدولة بموجب قواعد مقررة قانوناً ، إجباريا وبصورة نهائية ، من الأشخاص المكلفين ، بدون مقابل ، وذلك لتغطية النفقات العامة أو لأغراض أخرى اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ." (أبوزريدة 1991).

وتمثّل السياسة الضريبية مفهوم أعمّ وأشمل من مـ رض الضرائب، فهي تمتد لتشمل كذلك وسائل أخرى مثل الحوافز الضريبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق نظام الضرائب. وبالتالي فإنه يمكن تعريفها بأنها: الخطة التي يتم في ضوئها صياغة النظام الضريبي، أو هي الربط بين الأهداف المرغوبة ووسائل تحقيقها من خلال الضرائب. وتتنوع وسائل السياسة لضريبية من فرض الضرائب وغرامات التأخير إلى منح المزايا والحوافز الضريبية .

2/2: أهداف السياسة الضريبية:

تطورت النظرة إلى الضرائب من أنها مجرد وسيلة لجمع الأموال ، إلى أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية كثيرة تساهم في تحقيق التنمية المتوازنة أو المستدامة " لم تعد الضريبة مجرد وسيلة لتمويل ميزانية الدولة ، بل تزايدت أهميتها ، وتناما دورها ، لكي تؤدي وظائفها الرئيسية في تعميق الاستقلال السياسي وإحراز الاستقلال الاقتصادي وإنجاز التقدم الاجتماعي ، خاصة بالنسبة للبلدان ذات المستوى المتدني من تطور قوى الإنتاج . " (النقيب 1993)

ويمكن صياغة الأهداف العامة من السياسة الضريبية إلى:

1- أهداف اقتصادية: وهي تمثل جزءا أساسيا من الأهداف العامة للسياسة الضريبية للدولة بشكل عام مع التصاق تلك الأهداف حتما بنوع النظام الاقتصادي المطبق ومستوى النمو الاقتصادي للدولة، ولقد تنوعت الأهداف الاقتصادية لتشمل كل أو جزء من:-

أ- حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية: وذلك بفرض ضرائب عالية على بدائل المنتج المحلي المستوردة.

ب- محاربة التضخم: وذلك بفرض ضرائب عالية تؤدي إلى الإقلال من عرض النقود وهذا يؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي ارتفاع قيمة النقود مما يؤثر في الاستهلاك والادخار.

ت- توجيه الاستثمار وتحديد الإنتاج: فقد تفرض ضرائب عالية على بعض أوجه الاستثمار للتقليل منها وقد تخفض الضرائب على البعض الآخر للتوسع فيها." (الكي 1993).

2- أهداف اجتماعية : حيث تساهم الضرائب بفعالية في تحقيق الأهداف الاجتماعية إذا ما أحسن التخطيط لها ، ومن بين الأهداف الاجتماعية التي من الممكن مساهمة الضرائب فيها هي:

أ- أهداف توزيع وإعادة توزيع الدخل وتذويب الفوارق المادية بين فئات الشعب من خلال فرض ضرائب ذات أسعار عالية على شرائح الدخول المرتفعة .

ب- هدف توطين السكان والحد من هجرتهم إلى المدن الرئيسة من خلال منحهم مزايا وحوافز ضريبية ملائمة.

ت- الحد من منتجات معينة تتنافى مع الصحة والآداب الاجتماعية مثل فرض ضرائب عالية على السجائر، الألعاب النارية وغيره.

3- أهداف سياسية: وتتداخل الأهداف السياسية للضرائب في الواقع مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الأحيان، إلا أنه يمكن حصرها في:

أ- تشجيع الاستثمار والتبادل الاقتصادي في دول أو تجمعات إقليمية معينة لأسباب سياسية.

ب- الحد من الاستثمار والتبادل الاقتصادي في دول أو تجمعات إقليمية معينة لأسباب سياسية

4- أهداف بيئية : ربما كان الجانب الغائب وحتى زمن قريب عند صياغة السياسات الضريبية هو الجانب البيئي . ومرجع ذلك التشوه في السياسات الضريبية السابقة راجع لعدة أسباب أهمها انخفاض الوعي البيئي ، والتشويش والتضارب الحاصل في دمج الأهداف الاقتصادية مع الأهداف البيئية ، فظاهر الأمر أن فرض سياسة بيئية صارمة للحد من مشاكل التلوث سيؤدي بالنتيجة إلى كبح جماح النمو الاقتصادي باعتبار أن التلوث مشكلة مصاحبة وضرورية لعمل قطاعات الاقتصاد المختلفة وعلى

الأخص القطاع الصناعي ، في حين أن الدراسات الحديثة بينت أن الهدفان متكـاملان وليسا متعارضان ، حيث " قدمت الدراسات والأبحاث النظريـة والتطبيقيـة بالبيئـة والمحاسبة عنها أدلة إثبات على أن الإنفاق في المجال البيئي يعمل على زيادة أربـاح شركات الأعمال " (لطفي 2005) .

ويمكن تحديد الأهداف البيئية للسياسة الضريبية في الأتي:

أ- تشجيع الاستثمار والإنتاج الآمن بيئياً : وذلك من خلال تشجيع المشروعات التـي تنتج منتجات ملائمة بيئيا أو التي يتم الإنتاج فيها في ظل معايير بيئية ملائمة.

ب- الحد من الاستثمارات ذات الحساسية البيئية وهي الاستثمارات التي تنتهك النظام البيئي القائم من خلال استنزافها للموارد الطبيعية وإنتاجها للتلوث بمختلـف أنواعـه، وانتهاجها لوسائل إنتاج لا تراعي المعايير البيئية الملائمة.

3- المبحث الثاني:

أبعاد مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية وبدائل الحل المتاحة

3/1 : ماهية التلوث البيئي

خلّق الله سبحانه وتعالى الكون وفق آلية توازن عظيمة هي آلية التوازن البيئي وهـي عبارة عن نظام بديع فيه علاقات تبادلية وتفاعلية كثيرة جدا مابين عناصر البيئة مـن بشر ونبات وحيوان وطيور وهواء وماء وغيره ، وبحيث تتدخل تلك الآليـة تلقائيـاً لمعالجة أي خلل يحصل فيه وتعويض أي نقص أو تناقص في أحدى مكوناته وفـي كتاب الله العزيز الكثير من الآيات التي تشير إلى هذا التوازن البديع منها قوله تعالى:

﴿ إنا خلقنا كل شئ بقدر﴾ " سورة القمر الآية49 "

﴿ وخلق كلّ شيء فقدَّره تقديراً ﴾ " سورة الفرقان الآية 2 "

غير أن تدخلات الإنسان الجائرة تدمر هذه الآلية وتخل بـالتوازن البيئـي . وتعتبـر مشكلة التلوث البيئي السبب الرئيس لكل المشاكل البيئية من تغير منـاخي واحتبـاس حراري وغيره ، ويعرف التلوث البيئي بأنه " مصطلح يُعنى بكافة الطرق التـي بهـا يتسبب النشاط البشري في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية. ويشهد معظم الناس تلـوث البيئة في صورة مَطْرَح مكشوف للنفايات أو في صورة دخان أسود ينبعث من أحـد المصانع. ولكن التلوث قد يكون غير منظور، ومن غير رائحة أو طعم. وبعض أنواع التلوث قد لا تتسبب حقيقة في تلوث اليابسة والهواء والماء، ولكنها كفيلـة بإضـعاف

متعة الحياة عند الناس والكائنات الحية الأخرى. فالضجيج من حركة المرور والآلات مثلاً، يمكن اعتباره شكلاً من أشكال التلوث. " (الموسوعة العربية العالمية 2007)

وللتلوث البيئي أنواع عدة منها: تلوث الهواء، وتلوث الماء، وتلوث التربة، وتلوث الغذاء وغيره. كما أن مصادر التلوث تقسم إلى تلوث نتيجة المخلفات الغازية والإشعاعية ، تلوث نتيجة المخلفات السائلة ، تلوث نتيجة المخلفات الصلبة .

3/2 : أبعاد مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية

تلقي قطاعات الأعمال والقمامة المنزلية وغيره كميات كبيرة من المخلفات في البيئة ،منها ما هو قابل للتحلل البيولوجي الحيوي في الطبيعة ومنها ما هو غير قابل لذلك مثلما هو عليه الحال في الأكياس البلاستيكية ، وفي سبيل استيضاح أبعاد المشكلة والأضرار الناتجة عنها سيتم التعرض إلى الطبيعة الفنية لمادة البلاستيك ، وحجم المشكلة عالميا ،وأهم المشاكل الاقتصادية والبيئية والصحية التي تسببها ، وأوجه المعالجة وبدائل الحل الممكنة .

1- الطبيعة الفنية للأكياس البلاستيكية:

تصنّع المواد الداخلة في صناعة الأكياس البلاستيكية أساسا من المشتقات البترولية وعلى الأخص مخرجات الصناعات القائمة على تكرير الغاز حيث " بدأ استعمال أكياس التسوق البلاستيكية المصنوعة من مشتقات بترولية عام 1977 ويشمل البلاستيك مجموعة كبيرة من المنتجات، ومن بين جميع أنواع البلاستيك يأتي المكونان الأساسيان البوليثيلين والبوليبروبيلين اللذين لهما أدنى أثر على البيئة، وهما ينافسان الورق في كثير من الاستعمالات. ومعظم أنواع البلاستيك الرقيقة بما في ذلك الأكياس تصنّع من البوليثيلين أو مركبات مماثلة. ويحترق البوليثيلين بشكل أنظف من الورق الأبيض، أما البوليفينيل كلوريد PVC ، والبوليسترين والبوليثيلين تيريفثاليت PET بتركيباتها الأكثر تعقيدًا فتطلق مركبات سامة أثناء الاحتراق. والمشكلة الكبرى في أكياس البلاستيك الرقيقة صعوبة إعادة استعمالها أو تدويرها." (حداد، فرحات 2007)

2- حجم مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية عالميا :

ظهرت الأكياس البلاستيكية وانتشرت بسرعة فائقة إلى درجة تخلّي المستهلكين عن غيرها من البدائل التي كانت سائدة وقت اكتشاف هذا النوع من الأكياس ، نتيجة لانخفاض تكلفة إنتاجها وسهولة تداولها ، و"استعمل النايلون الشفاف والمطبوع

بشكل عام في تغليف المنتجات المختلفة لأسباب عدة أهمها :حماية المنتجات أثناء النقل ، حماية المنتجات أثناء المناولة والتخزين ، إطالة أمد التخزين ، عرض المنتجات ، التسويق ونوع من الاتصال بالمستهلكين " (Rob Gray ٢٠٠٥)

ويكفي استعراض بعض الإحصائيات المنشورة لكميات الأكياس المتداولة في بعض دول العالم للتعّرف على حجم المشكلة ، " ففي استراليا البالغ عدد سكانها 20 مليون تستهلك لوحدها قرابة 7 مليار كيس بلاستيك سنويا ، وفي بريطانيا يتم استهلاك ما يقارب 20 مليار من الأكياس البلاستيكية في السنة (حسن 2009) ، وفي جنوب أفريقيا يتم استهلاك نحو 8 ملايين كيس بلاستيكي في السنة ، وفي الإمارات العربية المتحدة وحدها بلغ حجم المخلفات البلاستيكية لعام 1999 ف كمية أكثر من 367 ألف طن (الحمادي 2009) ويقدّر استهلاك الإمارات العربية من الأكياس البلاستيكية بنحو مليار كيس بلاستيكي ، وأن صناعة المواد البلاستيكية تعد إحدى الصناعات الرئيسية بالإمارات حيث يجري إنتاج حوالي 10 آلاف نوع من هذه المواد تتوزع استخداماتها على الأنشطة الحياتية المختلفة.وتلعب صناعة البلاستيك دورا مهما في اقتصاد الدولة، حيث يوجد ما يقارب من 250 مؤسسة تنتج نحو 300 ألف طن من المواد البلاستيكية سنويا (شبكة الأخبار العربية 2007) وبلغت تقديرات استهلاك الأكياس البلاستيكية بالعالم العربي حوالي 25 بليون كيس (وردم 2009) . وهناك إحصاءات دولية تقدر أن نحو 500 بليون كيس بلاستيك تستعمل في أنحاء العالم كل سنة، ولا يعاد تدويرها إلا بنسبة أقل من 1%.ويتم استهلاك 12 مليون برميل من النفط لصنع أكياس البلاستيك التي تستهلكها الولايات المتحدة سنويًا والتي بلغت 88 بليون كيس عام 2006، ويقدر استهلاك الأسرة الأمريكية من أربعة أفراد بنحو 1460 كيس بلاستيك خلال سنة. كما يتم إنتاج نحو 4000 طن من أكياس البلاستيك الرقيقة شهريًا في كينيا وحدها. (حداد، فرحات 2007).

3- أهم المشاكل والأضرار التي تسببها الأكياس البلاستيكية:

يمكن تحديد أهم المشاكل والأضرار من وراء استعمال الأكياس البلاستيكية في الأتي:

أ- **الأضرار الصحية** : حيث يتسبب البلاستيك بشكل عام من خلال احتوائه على مواد ومركبات ضارة ، في ظهور بعض الأمراض التي تصيب الإنسان " ويكتشف العلم يوما بعد يوم أن بعض مكونات البلاستيك يمكن أن تحدث إصابات سرطانية ، وبعضها يحدث طفحا جلديا ، فالمواد المصنوعة من الفينيل تنفث مادة كلوريد الفينيل

التي تسبّب السرطان والتشوهات الخلقية والتغيرات الجينية وعسر الهضم ، والقرحة والأمراض الجلدية والصمم وقصور النظر واختلال الكبد وغيرها من الأمراض الخطيرة . وحسب دراسات علمية كثيرة فإن خطورة المواد البلاستيكية تظهر حين استنشاق دخان احتراقها ، إذ أن نيرانها سريعة الانتشار ومرتفعة الحرارة وكثيف الدخان(حسن 2009) ، " وربطت الناشطة البيئية الكينية ونغاري ماتاي ، الحائزة جائزة نوبل للسلام عام 2004، بين أكياس البلاستيك المرمية وانتشار الملاريا إذ إنها تمتلئ بمياه الأمطار فتوفر ملاذات مثالية لتكاثر البعوض الناقل لهذا المرض." (حداد ، فرحات 2007)

ب- تلوث الغذاء: تشكّل المواد البلاستيكية مكّون رئيس لمغلفات السلع والبضائع ووسائل نقلها أثناء التسوق وتظهر خطورة المغلفات والأكياس البلاستيكية في مجال الأغذية حيث تتأثر مادة البلاستيك بعوامل الحرارة والرطوبة وغيرها وتتفاعل سلباً مع الأغذية المحفوظة بها " حيث أشار الخبراء إلى أن الأكياس يجري تصنيعها من مواد نفطية ومركبات غير عضوية تعمل على تلوث المواد الغذائية المحفوظة بها ويؤدي تراكمها لانسداد مسام التربة لأنها غير قابلة للتحلل مما يضر بالكائنات الدقيقة النافعة ويؤثر سلبا على الحياة النباتية ويشكل خطرا على الثروة الحيوانية. " (شبكة الأخبار العربية 2009)

ت- انسداد مجاري المياه والأمطار : تشكّل الأكياس المستعملة عائقا لسد مجاري مياه الأمطار والصرف الصحي بالمدن كما يؤدي نقلها عبر مجاري الأمطار الطبيعية إلى وصولها إلى منابع المياه والبحار . " في بنجلاديش ينحى علي الأكياس البلاستيكية باللائمة في سد المصارف في العاصمة دكا ، وهو ما أسهم في حدوث الفيضانات المميتة في البلاد ذات الأرض المنخفضة. " (رويترز 2009)

ث- تلوث المياه : تنتقل الأكياس عبر مياه المطر والرياح ونتيجة تركيز مواقع مكبّات القمامة بالقرب من مصادر المياه ، إلى مجاري الأنهار والبحر ، مسببة بذلك في حصول كثير من الآثار السلبية وعلى الأخص الأضرار التي تصيب الأحياء البحرية والمائية، حيث " تنفق الآلاف من السلاحف والطيور والحيوانات البحرية الأخرى سنويا بعد تناولها ملايين الأكياس في محيطات العالم بطريق الخطأ اعتقادا منها أنها حبار أو قنديل البحر." (رويترز 2009) وعالمياً تعد الأكياس خامس أكثر المواد تلويثاً للشواطئ. بل إن أخطار هذه الأكياس تعدت المعقول حيث تتسبب، كما

ذكرت منظمة – Planet Ark– وهي مجموعة بيئية عالمية، في وفاة ما يقارب مائة ألف كائن بحري سنوياً." (الحمادي 2009)

ج- **الإضرار بالثروة الحيوانية** : تلتهم الحيوانات الأكياس البلاستيكية مما يتسبب في اختناقها وأصابتها بالأمراض وموتها ولقد شهدت المراكز البيطرية بالجماهيرية حالات كثيرة لهذه الإصابات وبالذات في حيوانات الماعز والضأن والأبقار.

ح- **التلوث البصري** والإضرار بالمظهر العام ونظافة المدن والسواحل والقرى والمواقع السياحية والطبيعية .

خ- **الأعباء الاقتصادية لجمع الأكياس البلاستيكية والتخلص منها** : حيث تحتاج عمليات جمع الأكياس البلاستيكية والتخلص منها بالطرق الآمنة بيئياً أو إعادة تدويرها إلى تكبد مبالغ مالية كبيرة وبذل جهد ميداني وفني غير بسيط .

3/3 : أوجه المعالجة والبدائل المتاحة :

إن السؤال الأهم في صدد التعرض لمشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية هو: ما هو الحل أو ما هي بدائل الحل والمعالجة المتاحة في سبيل الحد من هذه المشكلة أو على الأقل التخفيف من خطورتها ؟ وتبذل في الواقع العملي الكثير من الجهود لمعالجة مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية ، يمكن بشكل عام حصر أهمها في الجوانب التالية:

1- معالجة المخلفات البلاستيكية من خلال إعادة تدويرها في الصناعة :

وتعتبر عملية إعادة تدوير المخلفات والاستفادة منها في الصناعة أحد الأركان الأربعة التي تقوم عليها عملية إدارة المخلفات أو ما يعرف بالقاعدة الذهبية 4R والتي يجب زيادة الوعي والاهتمام بها كمدخل اقتصادي فاعل ، وهي:

- ✓ **R1** – التقليل Reduction: والمقصود هنا هو تقليل المواد الخام المستخدمة والمواد التغليف وبالتالي تقليل المخلفات.
- ✓ **R2**– إعادة استخدام المخلفات Reuse: وهذا يعني مثلاً: إعادة استخدام الزجاجات البلاستيكية للمياه المعدنية مثلاً بعد تعقيمها، وإعادة ملء زجاجات المشروبات الزجاجية بعد استخدامها، ويؤدي هذا الأسلوب إلى تقليل حجم المخلفات.
- ✓ **R3** – الاسترجاع الحراري Recovery: وتستخدم تكنولوجيا الاسترجاع الحراري في بعض الدول، خاصة اليابان للتخلص الآمن من المخلفات

الصلبة، والمخلفات الخطرة صلبة وسائلة، وذلك عن طريق حرق هذه المخلفات تحت ظروف تشغيل معينة للتحكم في الإنبعاثات ومدى مطابقتها لقوانين البيئة. وتتميز هذه الطريقة بالتخلص من ٩٠% من المواد الصلبة، وتحويلها إلى طاقة حرارية يمكن استغلالها في العمليات الصناعية أو توليد البخار أو الطاقة الكهربية.

- ✓ **R4** – إعادة التدوير recycling: والمقصود بإعادة التدوير هو إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي.

وفي الجماهيرية هناك بحث علمي رائد يتم تنفيذه حاليا تحت أشراف الهيئة القومية للبحث العلمي وبمشاركة فريق من الباحثين الليبيين حول ابتكار طريقة جديدة للتخلص من المخلفات البلاستيكية وإعادة تدويرها تتمثل في الاستفادة من ثلاث مخلفات ملوثة بيئيا هي : الزيوت والإطارات المطاطية المستعملة والمخلفات البلاستيكية مثل الأكياس والفوارغ البلاستيكية وغيره حيث يستخدم مفاعل صغير يتم تشغيله بالطاقة الحرارية من حرق الإطارات ثم مزج الزيوت المستعملة والمخلفات البلاستيكية بالمفاعل ، لتنتج مادة متعددة الاستخدامات ومنها اختبار استخدامها حاليا في تعبيد الطرق وقد أبدت النتائج الأولية للاختبارات نجاحا ملحوظا مما يؤسس لتعميم الفكرة على نطاق أوسع .

2- معالجة الأكياس البلاستيكية من خلال تحوير مكوناتها لتتلائم مع المتطلبات البيئية :

شهدت تجربة أحدى الشركات البريطانية في سبيل إنتاج أكياس بلاستيكية محورة بيئياً نجاحاً ملحوظاً ، حيث " صنّعت مؤسسة – سيمفوني بلاستيك تكنولوجيز- البريطانية بديلا للأكياس البلاستيكية العادية، وذلك بإضافتها محسنا إلى البوليثيلين يستمر بحالة جيدة لفترة طويلة، غير أنه يتحول إلى ماء وثاني أكسيد الكربون وتراب بعد تحلله، ، فيما يفكر علماء أستراليون في استخدام بلاستيك طبيعي مصنوع من السكروز أو الحبوب التي يمكن أن ينتهي بها الأمر على أكوام السماد. وتستخدم بعض الدول أساليب جديدة ، حيث تتطلع مدينة بنجالور في جنوب الهند إلى استخدام خليط من البيتومين واللدائن المعاد تدويرها في إقامة الطرق (رويترز 2009)

ويعتبر الاتجاه إلى الأكياس القابلة للتحلل الحيوي صديقة البيئة اتجاها غاية في الايجابية بالمقارنة بتلك العادية ، غير أن ارتفاع سعرها إضافة إلى الحذر في تسويقها

يقعان عائقا أمام سرعة انتشارها "حيث ينتج بعض الصانعين أكياس بلاستيك تتحلل بيولوجيًا أو قابلة للتسميد، مصنوعة من نشويات أو بوليمرات وخالية من البوليثيلين. لكن ارتفاع سعرها ما زال يعوق استعمالها، وهي تشكل أقل من 1% من سوق أكياس البلاستيك. ورغم أن إضافة نشاء الذرة إلى أكياس البوليثيلين تمكنها من التحلل بسرعة نسبيًا، فيجب الحذر من تسويقها على نطاق واسع قبل إجراء اختبارات مكثفة لمعرفة مدى سلامة البلاستيك المتحلل ودراسة منتجات التحلل." (حداد، فرحات 2007)

3- المبادرات البيئية والتشريعات المنظمة:

قامت بعض دول العالم بإصدار تشريعات بيئية ملزمة في سبيل حل مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية لغرض منعها أو الحد من تداولها ، حيث حظرت تلك التشريعات إنتاج واستيراد وتداول الأكياس البلاستيكية سواء بالحظر الجزئي أو الشامل لها ، فلقد فرضت مثلا " فرنسا وبنغلاديش وأوغندا حظرا شاملا على الأكياس البلاستيكية الرقيقة كما حدث أيضا في سان فرانسيسكو وبعض المدن الأميركية. أما في كينيا فقد تقرر حظر الأكياس البلاستيكية في العام 2008 بناء على دراسات علمية متطورة." (وردم 2009) ، كما قامت الكثير من المبادرات الشخصية ومن قبل الجماعات البيئية وبعض الشركات التجارية للمساهمة في حل المشكلة ومنها الحملة التي قادتها " منتجة الأفلام الوثائقية البريطانية ريبيكا هوسكينج لمنع استعمال الأكياس البلاستيكية ، حيث أقنعت هوسكينج سكان بلدتها مودبوري بالامتناع عن استعمال أكياس البلاستيك. ووجدت نفسها في طليعة ثورة بريطانية مفاجئة على هذه المنتجات ، وأصبحت مودبوري أول بلدة خالية من البلاستيك في أوروبا. كما تختبر عشرات المتاجر ومحلات السوبر ماركت في بريطانيا تخصيص أيام خالية من أكياس البلاستيك ، وتقديم أكياس يعاد استعمالها أو يترتب على المتسوق شراؤها لثنيه عن أخذها." (حداد ،فرحات 2007)

4- السياسة الضريبية البيئية:

تمثّل السياسة الضريبية البيئية أحد أهم بدائل الحل الممكنة لمشكلة التلوث بشكل عام ، باعتبارها مدخل اقتصادي لحل مشاكل التلوث البيئي وهي مشاكل لها بعد اقتصادي في الأساس باعتبارها من نواتج قطاعات الأعمال.

أ- السياسة الضريبية البيئية وأساس فرض الضرائب فيها :

تتميز الضرائب البيئية عن غيرها من الضرائب، بأن الهدف منها هو خدمة البيئة وحمايتها ، أكثر منه هدف اقتصادي أو اجتماعي . وينبع أساس فرض الضرائب البيئة من أساس هام هو تحميل الملوث بتحمّل تكاليف معالجة التلوث " وتعود أولى الدراسات الاقتصادية التي تصوّرت مفهوم الضريبة البيئية إلى العام 1920 وذلك عندما نشر عالم الاقتصاد البريطاني آرثر سيسيل بيغو كتابه اقتصاد الرفاه The Economics of Welfare، وفيه يعالج البعد الخارجي أو التأثير الخارجي لفعل الإنتاج أو الاستهلاك. ويأخذ الكاتب كمثال شظايا الفحم الحجري الذي تصدرها القاطرات البخارية، وهي كناية عن قطعٍ من الفحم المتأجّج تتطاير أحياناً من المداخن وتسبّب احتراق الغابات أو الحقول المجاورة للسكك الحديد. ويرى بيغو أنّ وضع ضريبة على الأضرار، تُغرّم بها شركة سكك الحديد، قد يدفع إلى وضع تجهيزات ضد تطاير الشظايا، ويساعد في الحدّ من النتائج السلبية. وهذا المنطق هو الذي أسّس لمبدأ من يلوّث يدفع. " (أوريليان بيرنييه 2008)

وتمتد السياسة الضريبية البيئية لتشمل إضافة للضرائب البيئية على منح حوافز ومزايا ضريبية لتشجيع حماية البيئة والاتجاه نحو إنتاج واستعمال البدائل الملائمة بيئيا .

ب- أهداف السياسة الضريبية البيئية لمكافحة التلوث بالأكياس البلاستيكية:

يمكن تحديد أهداف السياسة الضريبية البيئية لمكافحة التلوث بالأكياس البلاستيكية في الأتي:

- ✓ زيادة تكاليف إنتاج المنتجات البلاستيكية ورفع سعر بيعها بفعل الضرائب إلى مستوى يجعل المستهلك يتوجه نحو غيرها من البدائل المتاحة.
- ✓ توجيه حصيلة تلك الضرائب لصالح أنشطة بيئية وعلى الأخص تمويل أنشطة التدوير والتخلص من المخلفات.
- ✓ تشجيع المنتجات البديلة الملائمة بيئياً من خلال منحها مزايا ضريبية ملائمة مما يرتب لخفض تكاليف إنتاجها وسعر بيعها إلى مستوى يجعل المنتج يتوجه نحو استعمالها.

ت- تجارب بعض الدول في مجال فرض الضرائب البيئية على الأكياس البلاستيكية:

فرضت بعض الدول ضرائب بيئية لمكافحة التلوث بالأكياس البلاستيكية ، وقد لاقت تلك التجارب نجاحا ملموسا في خفض كميات استهلاك تلك الأكياس بعد ارتفاع ثمنها بفعل الضريبة المفروضة " فلقد فرضت الدنمارك ضريبة توضيب عام 1994ف

انخفض على أثرها استهلاك أكياس الورق والبلاستيك 66%. وفي أيرلندا تقول الحكومة الأيرلندية إن ضريبة الـ 0.15 يورو التي فرضتها على أكياس البلاستيك في المتاجر منذ العام 2002 خفضت استعمالها بأكثر من 95% ، وجمعت من وراءها ملايين اليوروات التي توظف في مشاريع إعادة التدوير. كما حظرت دولة جنوب إفريقيا عام 2003 استعمال أكياس البلاستيك الأرق من 30 ميكرونًا، وفرضت ضريبة بلاستيك يذهب بعضها إلى شركة لإعادة تدوير الأكياس. وقد سجل انخفاض في رمي أكياس البلاستيك وفي صناعتها، ونمو في البدائل مثل أكياس القنب. (حداد، فرحات 2007)

4- المبحث الثالث:

واقع مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية في الجماهيرية والسياسة الضريبية المقترحة بشأنها

تعاني الجماهيرية شأنها شأن أي دولة أخرى من مشكلة التلوث بالمخلفات البلاستيكية بشكل عام وعلى الأخص التلوث بالأكياس البلاستيكية وتسبب تلك المشكلة أضرار صحية واقتصادية وبيئية متعددة . ولقد تزايدت حدة المشكلة مع تزايد الطفرة الاستهلاكية وعزوف المستهلكين عن اقتناء غيرها من المنتجات البديلة الملائمة بيئيا نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار بيع الأكياس البلاستيكية وانخفاض الوعي البيئي وغيره.

4/1: واقع صناعة الأكياس البلاستيكية بالجماهيرية والبدائل المتاحة:

1- بيانات عن الصناعة :

توافرت للباحث مجموعة من البيانات العامة اللازمة لتكوين فكرة عن الصناعة ومصادر الحصول على المواد الخام وأسعار البيع وغيره، من خلال لقاء مباشر مع بعض القائمين على العمل بمصنعين للأكياس البلاستيكية في مدينة طرابلس، هي كالأتي:

أ- أغلب الأكياس البلاستيكية بالسوق المحلي هي منتجات محلية كما أن هناك أكياس مستوردة من الخارج وعلى الأخص الأكياس مرتفعة الكثافة والمتداولة بمحلات الملابس.

ب- تنتج المصانع المحلية أنواع متعددة الأحجام من الأكياس المتداولة بالسوق المحلي تصل إلى أكثر من 10 أنواع متداولة. منها ما هو مخصّص للتسوق ونقل السلع ومنها ما هو مخصص للتخلص من القمامة.

ت- يتم الحصول على المواد الخام محليا وبشكل رئيس من شركة رأس الأنوف لتصنيع النفط والغاز ومجمع أبي كماش. ويبلغ سعر شراء الكيلو الواحد من مادة LANUFENE وهي المادة الرئيس في صناعة الأكياس البلاستيكية حوالي 2.250دينار . والكيلو الواحد يصنّع حوالي 130 كيس متوسط الحجم وهو الأكثر تداولاً في السوق الليبي.

ث- يبلغ سعر بيع الكيلو الواحد من الأكياس المصنعة متوسطة الحجم حوالي 2.750 دينار وبالتالي فإن الكيس الواحد يباع للمحلات والأسواق التجارية بحوالي مبلغ 0.021 من الدرهم.

2- البدائل المحلية المتاحة للأكياس البلاستيكية :

هناك الكثير من البدائل الملائمة بيئياً للمنتجات البلاستيكية بشكل عام بالجماهيرية ، ويفترض أن تستهدف تلك البدائل بمزايا وحوافز ضريبية في سبيل تنشيطها والدفع نحو استعمالها بديلا للأكياس البلاستيكية ، والبدائل هي : الأكياس السعفية المصنوعة من سعف النخيل ، الأكياس القماشية والقطنية ، الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال المتكرر ، الأكياس الورقية. كما أن هناك نوع من الأكياس البلاستيكية المحورة بيئياً غير متداول بالجماهيرية ورغم تلاؤمها البيئي النسبي إلا أنها أفضل بكثير من الأكياس المستعملة حالياً، ويمكن الدفع نحو إنتاجها واستعمالها محليا.

4/2: السياسة الضريبية البيئية المقترحة للحد من الأكياس البلاستيكية:

من خلال العرض السابق يمكن الوصول إلى اقتراح سياسة ضريبية بيئية بالجماهيرية تشمل فرض ضريبة على إنتاج الأكياس البلاستيكية ومنح مزايا ضريبية للبدائل الملائمة بيئيا.

1- معايير فرض الضريبة المقترحة:

أ- معيار ملائمة السعر لتحقيق الهدف من الضريبة: إن الهدف من فرض ضريبة بيئية على الأكياس البلاستيكية ، هو رفع سعر بيعها إلى المستوى الذي يدفع بالمستهلكين إلى التوجه نحو غيرها من البدائل. وبالتالي فإن السعر الأمثل للضريبة هو متغير هام جداً يجب دراسته بعناية في سبيل الوصول إلى الهدف من الضريبة . ويرى الباحث بأن لا يقل سعر الضريبة المقترح عن 480% بالنسبة للمنتج المحلي وأن يزيد عن

ذلك بمقدار الضعف على الأقل بالنسبة للمنتج المستورد المشابه، ولقد تم اقتراح السعر في ضوء مجموعة من البيانات والافتراضات هي:

- ✓ متوسط دخل الأسرة الليبية الشهري المخصص للأنفاق والذي تم الوصول إليه من بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي . (**الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 2003**)
- ✓ حجم الإنفاق الأسري الاستهلاكي على المجموعات السلعية والأخرى الرئيسة.
- ✓ بيان سعر البيع الحالي للأكياس البلاستيكية.

ويبين الجدول التالي رقم (1) متوسط إنفاق الأسرة السنوي والشهري لعينة المسح حسب المجاميع السلعية الرئيسة على مستوى الجماهيرية.

ر	أبواب الأنفاق الرئيسة	متوسط إنفاق الأسرة بالدينار		
		سنوي	شهري	%
1	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	3157.38	263.12	38.75
2	الملابس والأقمشة والأحذية	765.44	63.79	9.39
3	المسكن ومستلزماته	1739.29	144.94	21.35
4	أثاث المسكن	572.47	47.71	7.03
5	العناية الصحية	263.26	21.94	3.23
6	النقل والمواصلات	871.63	72.64	10.70
7	التعليم والثقافة والترفيه	407.19	33.93	5.00
8	السلع والخدمات الأخرى	371.50	30.96	4.56
المجموع		8148.16	679.01	100

- ✓ مجموع الأنفاق الشهري للأسرة الليبية على بنود :المواد الغذائية، المشروبات، التبغ. والملابس، الأقمشة، الأحذية من الجدول السابق = 326.91 دينار. وهي البنود التي يحتاج فيها المتسوق إلى اقتناء أكياس بلاستيكية مع وجود بنود أخرى يحتمل استعمال أكياس بلاستيكية فيها ولكن سيتم إهمالها لعدم اليقين بشأنها.
- ✓ متوسط الاستهلاك الشهري للأسرة الليبية من الأكياس البلاستيكية : وتم الوصول إلى ذلك المتوسط من خلال بعض الاستنتاجات والافتراضات ، حيث تم الافتراض بأن الكيس الواحد متوسط الحجم يستوعب مبيعات ب5

دينار على الأكثر ، وبالتالي فإن عدد الأكياس المستعملة في التسوق الشهري = متوسط الأنفاق الشهري على المواد الغذائية والملابس وغيرهـا 326.91 دينار ÷ 5 دينار قيمة العبوة المفترضة الكيس الواحد = حـوالي 65 كـيس بلاستيك شهريا كحد أدنى . وأن سعر بيع هذه الأكياس بالمحلات والأسـواق هو صفر (سعر مجاني).

- ✓ السعر المقترح لبيع الأكياس البلاستيكية للمستهلك النهائي: تم الوصول إلـى السعر المقترح في ظل افتراض مجموعة من الأسعار وبيان أثر كل من تلك الأسعار في دخل الأسرة الشهري . وباعتبار أن متوسـط الـدخل الـشهري للأسرة الليبية المخصص للأنفاق هو 679.01 دينار وفق البيانـات الـواردة بالجدول السابق رقم (1).

ويبين الجدول التالي رقم (2) الأسعار المفترضة لبيع الأكياس البلاستيكية للمستهلك النهائي ونسبتها من الدخل الشهري للأسرة الليبية

ر	السعر المفترض لبيع الكيس الواحد للمستهلك النهائي	القيمة المتوقعة لمشتريات الأسرة الليبية الشهرية من الأكياس	النسبة من الدخل الشهري المخصص للأنفاق % تقريبا
1	سعر50 درهم	3.25 دينار	0.005 خمسة من الألف
2	سعر100درهم	6.5 دينار	0.01 واحد بالمائة
3	سعر 150 درهم	9.75 دينار	0.01 واحد بالمائة
4	سعر 200 درهم	13 دينار	0.02 اثنان بالمائة
5	سعر 250 درهم	16.25 دينار	0.02 اثنان بالمائة

ويقترح الباحث أن يكون سعر بيع الكيس الواحد متوسط الحجم في حدود 100 درهم ، وستجري اشتقاقات سعر الضريبة المقترحة استنادا إلى هدف الوصول إلى سعر بيع افتراضي للكيس الواحد 100 درهم . لعدة اعتبارات أهمها أن هذا السعر سيؤدي إلى تحمّل الأسرة الليبية لنفقات إضافية تشكل نسبة 1% من الدخل الـشهري المخـصص لأنفاقها ، وهي نسبة كفيلة بتوقف الأسرة الليبية أمام اقتناء هذه الأكياس والبحث عـن بدائل أخرى ، ثم أن ضرر ارتفاع سعر الضريبة بافتراض حصوله يكون دائماً أفضل من انخفاضه، حيث سيترتب على ارتفاع سعر الضريبة المقترحة عزوف أكثر عـن استعمال الأكياس البلاستيكية وهو المطلوب بينما سـيترتب علـى انخفـاض سـعر الضريبة المقترحة الاستمرار في استخدام الأكياس البلاسـتيكية وهـو نتيجـة غيـر

مرغوبة .إضافة لتوافر عملة محلية بذات الفئة 100 درهم لتسهيل عمليات البيع بالأسواق والمحلات التجارية.

- ✓ السعر الحالي لبيع الكيس الواحد من المصنع إلى المحلات والأسواق وغيرها = 0.021 من الدرهم . من واقع البيانات المتوفرة من الزيارة الميدانية .
- ✓ السعر المقترح لبيع الكيس الواحد = 100 درهم .
- ✓ سعر الضريبة المقترحة في سبيل رفع سعر بيع الكيس الحالي إلى السعر المقترح = 480 % تقريباً .
- ✓ أما بالنسبة للمنتج المستورد المماثل فيرى الباحث أن يزيد عن سعر الضريبة المقترح بمقدار الضعف على الأقل، إن لم نقّل منعه نهائيا من الدخول للجماهيرية لعدة اعتبارات منها توافر منتج محلي ، وهدف التقليل من كمية الأكياس المتداولة وحصر المشكلة في المنتجات المحلية فقط .

ب- معيار خدمة حصيلة إيرادات الضريبة لأهداف الضريبة : الهدف من فرض الضرائب البيئية هو خدمة البيئة والمحافظة عليها ومعالجة التلوث بالأكياس البلاستيكية ، وهو هدف سيلاقي حتماً اقتناعا من قبل جميع أبناء المجتمع لشعورهم بتلك المشكلة فهم يشاهدون آثارها السلبية بشكل يومي وتنعكس كثير من تلك المشاكل على حياتهم اليومية، وبالتالي فإنه يجب استثمار شعورهم وتفاعلهم من خلال توجيه واستثمار حصيلة تلك الضرائب في خدمة البيئة بشكل مباشر ، حيث سيتناقص ذلك الشعور والاقتناع حال فقدان هذا الربط وعدم تلمسه من خلال أنفاق حصيلة تلك الضرائب على أغراض أخرى يراها دافعوا تلك الضريبة وغيرهم من المواطنين مجرد عبء مالي على دخولهم ولا يرون في تلك الضرائب حينها سوا أنها مثل غيرها من الضرائب العديدة المفروضة . وعليه يرى الباحث بأن تدار الأموال المتوافرة من هذه الضريبة مباشرة من قبل الهيئة العامة للبيئة على أنشطة بيئية. وفي الهيكل الضريبي الليبي حالة مشابهة لذلك حيث تذهب حصيلة ضريبة الجهاد مباشرة إلى صندوق الجهاد . وفي تجربة أيرلندا وجنوب أفريقيا مثال لذلك حيث تذهب حصيلة الضرائب البيئية مباشرة لأنشطة إعادة التدوير وغيرها من الأنشطة البيئية.

ت- معيار مراعاة الاستخدامات الضرورية لبعض أنواع الأكياس: هناك نوع محدد من الأكياس البلاستيكية له استعمال مرحلي ضروري حيث لا توجد في الأفق القريب بدائل متاحة له وهو الأكياس المخصصة لجمع القمامة المنزلية والتخلص منها ، ورغم عدائية تلك الأكياس للنظام البيئي الطبيعي إلا أنها ذات ضرورة مرحلية .

ويرى الباحث بأن يتم معالجة ذلك المتغير من خلال المزايا الضريبية وهي الشق الثاني من السياسة الضريبية المقترحة، وفق ما سنتعرض له لاحقا حول المزايا الضريبية.

ث- معيار مراعاة القائمين على صناعات الأكياس البلاستيكية حاليا والذين سيتم تأثرهم حتما نتيجة فرض الضريبة: ويرى الباحث بأن يتم مراعاة ذلك من خلال المزايا والحوافز الضريبية كذلك.

ج- معيار سهولة تحصيل الضريبة ومنع التهرب الضريبي منها: إن مظاهر التهرب الضريبي كثيرة ومتعددة وعلى الأخص في البلدان المتخلفة والنامية والوسائل لذلك متعددة وعليه يجب حصر وسائل تطبيق الضرائب والجهات المستهدفة بها. وفي هذا المجال هناك خياران متاحان لذلك هما:

الخيار الأول : أن يتم فرض الضريبة البيئية المقترحة في الأساس على مصدر تصنيع المواد الخام وهي الشركات المصنعة لمادة PVC والمواد الأخرى الداخلة في الصناعة وهي شركات رأس الأنوف لتصنيع النفط والغاز ومجمع أبي كماش وبعض القنوات المحددة الأخرى . وأن تكون هذه الشركات هي المتلقي الأول للضريبة البيئية على الأكياس البلاستيكية وستقوم هذه الشركات بإعادة نقل عبء الضريبة إلى مصانع الأكياس البلاستيكية والذين سيقومون بدورهم بإعادة نقل عبء الضريبة إلى المستهلك النهائي لها.

الخيار الثاني: أن يكون المتلقي الأول لهذه الضريبة هي مصانع إنتاج الأكياس البلاستيكية وعدم تعريض الشركات المنتجة للمادة الخام لها. بسبب أن هذه المواد الخام قد تكون داخلة في صناعات استهلاكية أخرى ليست مستهدفة بالضريبة لضرورتها أو لعدم وجود بدائل متاحة لها أو لعدم خطورتها بيئيا مقارنة بالأكياس البلاستيكية وبالتالي فإن أي فرض للضريبة على المواد الخام سيرفع من سعر منتجات أخرى ذات أهمية وغير مستهدفة بالضريبة . ثم أن السبب الثاني لفرض الضريبة على المصانع هو مراعاة أنه قد يحصل نتيجة فرض الضريبة البيئية على المواد الخام في مرحلتها الأولية توجه بشكل كثيف نحو أنشطة إعادة تدوير البلاستيك المستعمل والحصول على المواد الخام من خلال إعادة التدوير وهو توجه ايجابي في الظاهر غير أن له محاذير صحية خطيرة حيث من المفترض أن تستعمل المواد الخام الناتجة عن إعادة التدوير في صناعات منخفضة الجودة من الدرجة الثانية و لا يمكن القبول بتصنيع هذه المواد في الأكياس البلاستيكية لخطورتها حيث أنها نواتج تكسير

بلاستيك مستعمل سابقا في عبوات جزء منها ملوث مثل (الأوعية البلاستيكية المستعملة سابقا في حفظ المواد الكيماوية ومشتقات النفط وغيره). ويرى الباحث بأن يكون المتلقي الأول للضريبة المقترحة هو المصانع المنتجة للأكياس البلاستيكية وعدم توجيهها لشركات إنتاج المواد الخام.

2- المزايا والحوافز الضريبية البيئية:

في ضوء التصور المقترح ، هناك بعض المزايا والحوافز الضريبية التي يجب صياغتها ضمن السياسة الضريبية المقترحة هي:

أ- الإعفاء من الضريبة البيئية للمصانع المنتجة لأكياس بلاستيكية صديقة للبيئة: في سبيل مراعاة القائمين على صناعة الأكياس البلاستيكية الحالية والحرص على عدم فقدانهم لمصدر رزقهم واستثماراتهم التي ستتأثر حتما بالضريبة المفروضة ، وكذلك مراعاة إنتاج الأكياس المخصصة للقمامة ، ومراعاة عدم التأثر الكبير للصناعات الليبية في مجالات البتر وكيماويات ، فإن الدفع نحو بديل تحوير مكونات المنتج ليتلائم مع المتطلبات البيئية هو بديل يفرض نفسه في هذا المقام . ويرى الباحث بأن يتم إعفاء المصانع التي تثبت أنتاجها لأكياس بلاستيكية صديقة للبيئة بديلا عن الأكياس التقليدية ، ولا شك أن فرض الضريبة البيئية سيدفع الشركات المصنعة للمواد الخام إلى استيراد المادة المساعدة في التحلل البيئي للأكياس البلاستيكية وبيعها للمصانع مخلوطة أو بصورة منفصلة حتى لا تتأثر صناعتها القائمة كما أن مصانع الأكياس البلاستيكية ستتجه نحو ذلك الخيار حرصا على أنشطتها ، ولكن في جميع الأحوال لن تعود أسعار الأكياس البلاستيكية إلى عهدها السابق حال تنفيذ التصور . فالمادة المساعدة في التحلل ستزيد تكلفة الإنتاج وبالتالي سعر البيع ولكن بدرجة أقل مما تحدثه الضرائب.ويمكن الاستعانة بشهادات التحقق الصادرة عن الهيئة العامة للبيئة في سبيل منح تلك الإعفاءات للمصانع .

ب- إعفاء المنتجات المحلية البديلة الملائمة بيئياً من الضرائب المتنوعة : يرى الباحث في ظل التصور المقترح أن يتم إعفاء نشاط الصناعات التقليدية المنتجة لبدائل الأكياس البلاستيكية من الضرائب المتنوعة نظرا للمزايا الكبيرة التي تقدمها تلك الصناعات في.تحقيق التنمية المستدامة ، ولاعتبارها منتجات صديقة للبيئة وذات تفاعل ايجابي معها .

٥- النتائج والتوصيات

٥/١: نتائج البحث

تم التوصل من خلال البحث إلى مجموعة من النتائج هي :

1- تمثّل الضرائب وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف البيئية ومن أهمها الحد من التلوث البيئي.

2- مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية بالجماهيرية لها أبعاد اقتصادية وبيئية وصحية منها : صعوبة وارتفاع تكاليف جمع الأكياس المستعملة والتخلص منها ، وأثرها الضار على الثروة الحيوانية والسمكية ، وتأثيرها السلبي على قطاع السياحة والمظهر العام لمناطق الجماهيرية ، والمخاطر الصحية الناتجة عن تداول تلك الأكياس في حفظ ونقل المواد الغذائية مثل الخبز والخضروات واللحوم وغيرها ، وأثرها السلبي على شبكات المجاري العامة والمياه ،وغيره .

3- هناك مبادرات عديدة لمواجهة مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية ، منها فرض بعض الدول لضرائب بيئية على إنتاج الأكياس البلاستيكية وقد لاقى ذلك نجاحا ملحوظا ، والتوجه نحو إنتاج أكياس بلاستيكية محورة بيئيا ، وتطوير أساليب أعادة تدوير الأكياس المستعملة ،وغيره .

4- أغلب الأكياس المتوافرة بالسوق الليبي منتجة محليا عبر المصانع الخاصة المنتشرة بالجماهيرية ، والمصدر الرئيس للحصول على المواد الخام هو شركة رأس الأنوف ومجمع أبي كماش الإنتاجي .

5- يتم بيع الأكياس البلاستيكية في الجماهيرية من المصانع إلى الأسواق والمحلات التجارية بسعر متدني جدا يبلغ حوالي 0.021 من الدرهم للكيس الواحد متوسط الحجم

٥/٢: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة هناك مجموعة من التوصيات ، تمثّل التصور المقترح للبحث وهي :

1- ضرورة صياغة سياسة ضريبية بيئية بالجماهيرية للحد من مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية والأضرار المترتبة عنها .

2- أن تشتمل السياسة الضريبية المقترحة على فرض ضريبة على إنتاج الأكياس البلاستيكية لغرض رفع سعرها. ويرى الباحث في ضوء تحليلات البحث أن يكون سعر الضريبة المقترح هو 480% من سعر بيعها الحالي بالمصانع ليصل سعر بيع

الكيس الواحد متوسط الحجم بموجب ذلك لسعر 100 درهم . وأن تفرض الضريبة بواقع الضعف على مثيلاتها المستوردة .

3- أن تشتمل السياسة الضريبية على وجود مزايا وحوافز ضريبية بيئية هي :

- ✓ إعفاء المصانع التي تثبت إنتاجها لأكياس بلاستيكية محورة بيئيا من الضريبة .
- ✓ إعفاء أنشطة الصناعات التقليدية المنتجة لبدائل البلاستيك من الضرائب المتنوعة لغرض تنشيطها والدفع نحو خفض أسعار بيعها.
- ✓ منح إعفاءات جزئية من الضرائب المتنوعة لأنشطة إعادة تدوير المخلفات .

4- أن يتم فرض الضريبة مباشرة على مصانع الأكياس البلاستيكية وأن تكون هذه المصانع هي المتلقي الأول لعبء الضريبة ثم تقوم هذه المصانع بإعادة نقل عبء الضريبة إلى المستهلك النهائي.

5 – أن يتم توجيه حصيلة الإيرادات المترتبة عن فرض الضريبة مباشرة إلى الهيئة العامة للبيئة لاستثماره في أنشطة بيئية.

قائمة المراجع والمصادر

اولاً: الكتب والمطبوعات :

1- د. مختار محمد أبوزريدة – المحاسبة الضريبية وفقا للتشريع الضريبي الليبي – دار الجنوب للنشر – قبرص – 1991 – ص23.

2- د. كمال النقيب – الآثار الاقتصادية للضرائب – ورقة بحثية مقدمة لندوة النظام الضريبي في الجماهيرية – منشورات مركز البحوث الاقتصادية – بنغازي – 1993 – ص 231

3- د. محمد محمود المكي – المفهوم الضريبي وأنواع الضرائب في الجماهيرية – ورقة بحثية مقدمة لندوة النظام الضريبي في الجماهيرية – منشورات مركز البحوث الاقتصادية – بنغازي – 1993 – ص 16 .

4- د. أمين السيد لطفي – المراجعة البيئية – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2005 – ص 41.

5- بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للجماهيرية – الجزء الثالث : بيانات الإنفاق والدخل العائلي – منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق – 2003 – ص 33 .

٦ -Rop Gray & Jan Bebbington ,Accounting for Environment ,SAGE Publication , London , 2007 , page 150 .

ثانيا : المقالات والبحوث على شبكة المعلومات :

1- موقع الموسوعة العربية العالمية [2007] التلوث البيني [online] متاحا من
< http://www.mawsoah.net/maogen.asp?th=0$$main&fileid=star>

2- رغدة حداد ، عماد فرحات : موقع شبكة اسلام اون لاين -2007 – أكياس البلاستيك تفني البيئة ولا تفنى [online] متاحا من
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1193049681358&pagename=Zone Arabic-HealthScience%2FHSALayout

3- حسن مجتهد: موقع الصحيفة الالكترونية – 2009- الأكياس البلاستيكية [online] متاحا من:
http://www.assaheefa.net/modules.php?name=News&file=article&sid=307

4- د. محمد سلمان الحمادي : موقع صحيفة الإتحاد-2009 - العالم بدون أكياس بلاستيكية [online] متاحا من :
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=36200

5- موقع شبكة الأخبار العربية -2009- التوسع في استخدام الأكياس البلاستيكية [online] متاحا من:
http://www.moheet.com/newsSave.aspx?nid=202448

6- باتر وردم: موقع مرصد البيئة العربية -2009- 25 بليون كيس بلاستيك في العالم العربي وغياب تام لبرامج إعادة التدوير
[online] متاحا من
http://www.arabenvironment.net/arabic/archive/2007/10/347308.html

7- وكالة رويترز : نقلاً عن موقع Islam On Line -2009- الحالة الجيدة للحرب العالمية ضد الأكياس البلاستيكية [online] متاحا من :
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173695377163&pagename=Zone-Arabic-HealthScience%2FHSALayout

8- أوريليان بيرنييه -2009 - هل يجب إحراق بروتوكول كيوتو [online] متاحا من :
http://kassioun.org/index.php?p=35&id=205639

9- Ecotaxes - 2009- http://en.wikipedia.org/wiki/Ecotax

تصور مقترح لوضع سياسة ضريبية بيئية للحد من مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية في ليبيا .

إعداد : مسعود علي عمر قريقة – كلية الاقتصاد جامعة دمشق

ملخص البحث :

تمثّل مشكلة التلوث بالأكياس البلاستيكية أحد المشاكل البيئية التي تواجه المجتمعات بشكل عام حيث ينتج عنها آثار وتكاليف اقتصادية وصحية وبيئية سلبية . كما تمثّل الضرائب أحدى الوسائل الفاعلة التي يمكن تبنيها لمواجهة هذه المشكلة من خلال فرض ضرائب بيئية على استيراد وإنتاج وتداول الأكياس البلاستيكية وكذلك توفير حوافز ومزايا ضريبية جاذبة لاستيراد وإنتاج وتداول غيرها من البدائل الملائمة بيئيا. وفي ضوء ذلك أقترح البحث أن تكون السياسة الضريبية البيئية للحد من مشكلة الأكياس البلاستيكية متكونة من ركنين هما :

الأول : فرض ضريبة بيئية محلية في ضوء مجموعة من المعايير هي : معيار ملائمة سعر الضريبة ، معيار خدمة حصيلة الضريبة لأهداف الضريبة وهي خدمة البيئة ، معيار مراعاة الاستخدامات الضرورية لبعض أنواع الأكياس البلاستيكية ، معيار مراعاة القائمين على صناعة الأكياس البلاستيكية حاليا ، معيار سهولة تحصيل الضريبة ومنع التهرب الضريبي منها . ولقد تم التوصل بنتائج البحث إلى أن يكون السعر المقترح للضريبة بالنسبة للأكياس المنتجة محليا هو ٤٨٠% من السعر الحالي لتلك الأكياس على الأقل وأن يزاد سعر الضريبة بنسبة الضعف على مثيلاتها المستوردة ، كما تم اقتراح أن تذهب حصيلة إيرادات الضريبة إلى الهيئة العامة للبيئة مباشرة ، وأن يكون المتلقي الأول للضريبة هو مصانع أنتاج الأكياس البلاستيكية ثم يتم إعادة نقل عبء الضريبة للمستهلك النهائي من خلال تحميلها لسعر البيع .

الثاني : توفير مزايا وحوافز ضريبية أهمها : إعفاء مصانع الأكياس التي يثبت اندماجها في إنتاج أكياس بلاستيكية محورة بيئيا من الضريبة البيئية المقترحة ، إعفاء المنتجات المحلية البديلة للأكياس البلاستيكية من ضرائب الدخل المتنوعة نظرا للمزايا البيئية والاقتصادية المتوافرة بتلك المنتجات ، إعفاء أنشطة إعادة تدوير المخلفات جزئيا أو كليا من بعض الضرائب النوعية على الدخل .

Proposal for putting environmental taxes policy for the limitation of the pollution problem by the plastic bags in Libya .

Prepared by: Masoud Ali Omar Graifa – Faculty of Economics
Damascus University

Abstract of the research:

The problem of pollution by the plastic bags is one of the environmental problems facing societies in general, where the resulting effects and economic costs and health and environmental impacts, and taxes accounted for one of the effective means that can be adopted to address this problem through the imposition of environmental taxes on the import, production and distribution of plastic bags as well as providing incentives and benefits attractive tax on the import, production and circulation of other environmentally-friendly alternatives.

Within the lights of this research suggests that tax policy to reduce the environmental problem of plastic bags is composed of two pillars, namely: -

1- tax local environmental in the light of a set of criteria is the standard of appropriate tax rate, a standard service tax proceeds of the objectives of the tax, a service environment, the standard taking into account the essential uses of certain types of plastic bags, a standard account based on the manufacture of plastic bags now, the standard easier to collect tax and prevent tax evasion of them. The results of research have been reached that the price proposed to the tax for the bags of locally produced is 480% the price of those bags at least, and increased the tax rate down weaknesses on those imported, as has been proposed to go the outcome of tax revenues to the General Board of the environment directly, and be the first forum of the tax is the factories that produce plastic bags are being re-transfer the tax burden to the final consumer through a download of the sale price.

2- to provide benefits and tax incentives most important which is exempt factories bags found their integration in the production of plastic bags modified environmentally environmental taxes proposed exemption for local products alternative to plastic bags from income taxes varied because of the environmental advantages and economic information for these products and the exemption of the activities of recycling partially or fully quality of some taxes on income.